

اتهم المدعي العام البريطاني السابق اللورد غولد سميث رئيس الحكومة الأسبق توني بليز بتضليل البرلمان حول شرعية استخدام القوة ضد العراق دون صدور قرار من الأمم المتحدة وتقديم بيان للبرلمان يتناقض مع المشورة القانونية التي قدمها له في هذا الشأن.

وقال اللورد غولد سميث في بيان مكتوب إلى لجنة التحقيق في حرب العراق، والتي استأنفت الثلاثاء جلسات الاستماع العلنية بعد توقف امتد زهاء ستة أشهر: إنه "لم يشعر بالارتياح من التصريحات التي أدلى بها بليز خلال الأشهر التي سبقت غزو العراق، لاسيما البيان الذي أدلى به يوم 15 يناير عام 2003 والذي قال فيه إن هناك ظروفًا خاصة لا تستلزم استصدار قرار من الأمم المتحدة خاصة عندما يكون واضحًا أن حق الفيتو سيستخدم بشكل غير معقول للحيلولة دون صدور القرار" وفق "راديو سوا".

وأكد المدعي العام السابق أن بليز أدلى بهذا التصريح بعد يوم واحد فقط من تلقيه مشورة قانونية منه تفيد بأن قرار مجلس الأمن رقم 1441 غير كاف لتبرير استخدام القوة ضد العراق.

وكان النائب العام البريطاني السابق نصح بليز في 14 يناير 2003 بأن قرار مجلس الأمن 1441 لا يكفي لتبرير استخدام القوة ضد العراق، لكن الأخير ابغى البرلمان في اليوم التالي أن هناك ظروفًا لا تدعم استصدار قرار ثان من الأمم المتحدة لدعم العمل العسكري.

وكانت لجنة التحقيق في حرب العراق أعلنت الأسبوع الماضي أنها ستستدعي بليز للمثول أمامها في الحادي والعشرين من يناير الحالي للإدلاء بشهادة جديدة، بعد أن وجد رئيسها جون تشيلكوت تضارباً في شهادته الأولى ويريد الحصول على المزيد من الأدلة جراء تحديد ثغرات في شهادته السابقة حول مشروعية الحرب والمرحلة التي سبقت الغزو في العام 2003.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 19/01/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com